

من تراث الرواد

عرض للاقتصاد المصرى فى تطوره

د. عبدالرازق حسن

عرض للاقتصاد المصرى فى تطوره(*)

دكتور عبد الرازق حسن

مقدمة:

لم يكن هيرودوت متجاوزاً الحقيقة حينما ذكر منذ أكثر من ألفى سنة أن مصر هبة النيل، فلا تزال مصر منذ حضارتها العريقة القديمة تعتمد على النيل كمصدر للحركة والتطور وستظل كذلك إلى مدى من السنين ليس من السهل تحديده.

تقوم الزراعة أساساً على ماء النيل ويستند القسم الأكبر من الصناعة على المنتجات الزراعية وحتى الصادرات نجدها فى غالبيتها أما زراعية أو ذات أصل زراعى.

وقد أثر هذا الوضع فى تركيب المجتمع وتكييف العلاقات المادية بين عناصره المختلفة ولا نبعد كثيراً إذا قلنا أن هذه الرتابة التى فرضها تدفق مياه النيل والتنظيم الذى اقتضاه لضمان الحياة والنمو قد لعبت دوراً كبيراً حتى فى التركيب النفسى للشعب المصرى.

ليس معنى ذلك أن الاقتصاد المصرى يتسم بالجمود ، أو لم يصبه تغيير يُذكر منذ القدم، لأن هذا ضد طبيعة الأشياء ، ويتجاهل الحركة والنمو فى المجتمع والعوامل الخارجية والمجال المحيط بالبلاد وما يمر به، وما لهذا الوضع من تأثير مباشر على مصر أو غير مباشر.

وإذا أردنا الدقة نجد أن المجتمع المصرى قد مر بتغييرات فى السنوات الأخيرة ذات طبيعة كمية أخذت تحدث أثرها وتبدو ملامحها فى أحداث تغيير فى التركيب النوعى للمجتمع، وإن كان التغيير العام لم يأخذ شكله النهائى بعد.

(*) مجلة مصر المعاصرة ، السنة الستون- العدد ٣٣٨، اكتوبر ١٩٦٩ .

وسنحاول فى الآتى أن نُعطى صورة عن التطورات الاقتصادية التى أصابت المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة علنا نلمس طبيعة التغيير واتجاهاته لما يعنيه ذلك بالنسبة للمجتمع العربى.

الدخل والسكان :

يُقدر الدخل المحلى الإجمالى للجمهور العربى المتحدة فى ٦٧/٦٦ بحوالى ٢٠٧٧ مليون جنيه (أسعار ٦٥/٦٤) وبلغ متوسط دخل الفرد فى السنة حوالى ٦٦,٦ جنيهاً.

وقد اتجهت مؤشرات الدخل القومى إلى الزيادة فى خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤) إذ بلغ النمو السنوى حوالى ٦,٥٪ سنوياً وهو يزيد كثيراً عن مثيله فى الدول النامية الأخرى الذى لم يتعد ٤,١٪ غير أن معدل النمو السنوى انخفض إلى ٤,٥٪ فى ٦٦/٦٥ وكان الانخفاض أكبر من ذلك فى ٦٧/٦٦ إذ لم يتعد معدل النمو ٠,٧٪ وهى السنة التى حدث فيها العدوان الإمبريالى الإسرائيلى.

وقد أدى الانخفاض النسبى لمعدل نمو الدخل القومى فى الوقت الذى أستمروا فيه تزايد السكان بنسبة عالية إلى امتصاص الجزء الأكبر من الزيادة فى الدخل العام وانخفاض متوسط دخل الفرد عن الحد الذى بلغه فى ٦٥/٦٤ وهو ٦٧ جنيهاً.

وقد كان تطور نمو الدخل فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام كبير لما تكشفه بعض المشاكل التى تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ج.ع.م. والتي تتلخص فى عدم تناسق التركيب الهيكلى لعناصر الإنتاج فى المجتمع ، ونمو السكان بمعدلات عالية نسبياً بالمقارنة بالدخل المتولد وعدم التطور الفنى لأسلوب الإدارة. فقد بلغ ما ولدته القطاعات السلعية ٥٤,٢٪ من الدخل العام فى ٦٧/٦٦ مقابل ١٩٪ لقطاعات التوزيع، ٢٦,٧٪ للقطاعات الخدمية. والتغيير الذى أصاب هذه القطاعات بالنسبة لبعضها لم يكن ذا بال بالمقارنة بسنة

الأساس فى الخطة (٦٠/٥٩) كما يتضح من الجدول المرفق . وذلك بالرغم من الجهود المضنية التى بُذلت لتغيير هذا الوضع بتركيز الاهتمام بالصناعة . وترجع المشكلة أساساً إلى أن التغيير الهيكلى لتكوين الدخل فى بلد ما لا يتم فى فترات قصيرة ويحتاج إلى وقت لظهور أثره بشكل فعال، كما أن تطبيق الفلسفة الاشتراكية كان يعنى الاهتمام ببعض قطاعات الخدمات لتعويض الأفراد عما حُرِّموا منه فى الماضى، وقد كان ذلك طبيعياً بعد رفض مبدأ التضحية بالجيل الحاضر لحساب المستقبل، وإنما تحميله بالقدر الذى لا يحرمه من نتيجة عمله وما يُشعره بتحسين مستوى معيشته .

ومن ناحية أخرى نجد أن عدد السكان قد ارتفع من ٢٥,٦ مليون نسمة ٦٠/٥٩ إلى حوالى ٣١,٢ مليون نسمة ٦٧/٦٦ أى بزيادة تُقدر سنوياً بحوالى ٣ر١ ومشكلة الزيادة السكانية كانت وما تزال الشغل الشاغل للحكومة؛ إذ الملاحظ من تتبع الإحصاءات أن السكان قد تضاعفوا إلى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه منذ ستين سنة فقط، وأن نسبة زيادتهم فى الخمس عشرة سنة الأخيرة بلغ ٤٥% ولم تؤد برامج تنظيم الأسرة إلا إلى نتائج محدودة جداً لأن النقص الطفيف فى المواليد قد قابله نقص أكبر فى الوفيات لتحسن المستوى الصحى، فبينما نجد أن معدل المواليد بلغ فى متوسط السنوات السبع ٦٧/٦١ حوالى ٤١,٧ فى الألف نجد أن معدل الوفيات كان ١٥,٦ فى الألف وذلك مقابل ١,٤٢ و ١٧,٦ على التوالي فى متوسط السنوات العشر ١٩٦٠/٥١ . أى أن معدل الزيادة الطبيعية ارتفع من ٢٤,٥ إلى ٢٦,١ فى الألف .

وكان يمكن أن تكون الزيادة السكانية ذات أثر إيجابى فعال فى سرعة بناء المجتمع لو كانت نسبة التراكم الرأسمالى عالية . أو كانت هناك موارد يمكن استغلالها بقدر قليل من الجهد . أما والوضع خلاف ذلك فقد أدى نقص رأس المال المطلوب للاستثمار إلى قلة نسبة العاملين إلى مجموع السكان وقد ساعد على ذلك فى السنوات الأخيرة زيادة الميل إلى استعمال الوسائل الحديثة فى الإنتاج . والتركيز على الصناعات الإنتاجية التى لا تتناسب احتياجاتها للعمل مع

حاجتها إلى رأس المال. فنجد مثلاً أن نسبة العاملين إلى السكان بلغت في ٦٧/٦٦ حوالى ٢٤,٧% (كان الرقم ٢٦,٢% في ٦٠/٥٩ وهى حوالى نصف النسبة فى البلاد المتقدمة اقتصادياً. ومعنى ذلك أن على كل عامل أن يربى ثلاثة من المواطنين إلى جواره لا يشتركون فى تكوين الدخل القومى.

وفضلاً عن أن هذا الوضع يُشكل عبئاً على الفئة العاملة إلا أنه لا يترك لها إلا فائض صغير مما يُؤثر سواء فى القدر على الإنتاج أو الدافع إليه.

وبالرغم من الصغر النسبى لحجم العمالة فإن انخفاض متوسط العمر نتيجة ارتفاع معدلات الوفيات وهى حالياً ضعف متوسطها فى البلاد المتقدمة اقتصادياً، يعنى تبديد قدر ضخم من طاقة المجتمع وزيادة الأعباء العامة .

أما عن أسلوب الإدارة فالملاحظ أنه لم يصبه تغيير يتناسب مع التغيير الذى أصاب قوى الإنتاج أو علاقاته. ففى جهاز الدول مثلاً لم يجر العمل على ربط الأجر بالإنتاج أو بمعنى آخر ربط الأجر والقيمة الاجتماعية للعمل المؤدى وكان النظام التقليدى هو التدرج الوظيفى وفقاً للمدة والمؤهل العلمى، وتسيير الشهادات بغض النظر عن الدور المادى للحاصلين عليها. ومثل هذا النظام قد لا يعترض عليه فى ظروف عادية أو أوضاع جامدة ومتطلبات للعمل والتجديد محدود أما وقد تطورت مهام الدولة فكان لا مفر من مواجهة هذه المشكلة باستحداث نظام الهيئات والمؤسسات العامة التى تسيير وفقاً لما ترسمه مجالس إدارتها من نظم ولوائح غير مُقيدة بالنظم الحكومية. وإعطاء الوزراء حق الترقيات للفئات العليا من الموظفين بحرية أكبر مما كان فى الماضى . غير أن ممارسة حرية العمل والإدارة لم يكن بالأمر السهل على من لا يُريد ضغوطاً أو إثارة من العاملين.

والجدير بالذكر أن المشروعات الإنتاجية كانت أكثر قدرة على التصرف وكانت تكييف أوضاعها إلى حد كبير وفقاً لمصالحها الخاصة التى تعنى فى النهاية تحقيق أكبر قدر من الربح.

غير أن الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فرض وجود تماثل فى معاملة العاملين ولم يكن هناك من أسلوب عمل مُعد للأخذ به أو يمكن الاهتداء به إلا الأسلوب السائد فى قطاع الخدمات العامة أو الحكومة وأن اختلف بطبيعته عن أسلوب قطاعات الإنتاج، فى المضمون والهدف وطريقة الأداء، وأدت سرعة التحول إلى استخدام كثيرين من كبار الموظفين الحكوميين لإدارة المشروعات الاقتصادية، فعمسوا عليها أسلوب العمل الحكومى الذى كان موضع شكوى كثيرة.

وهنا برزت ضرورة الاهتمام بالعمل الإدارى عن طريق توسيع الدورات التدريبية لمعاهد الإدارة العامة والإدارة العليا لرفع مستوى الإدارة فى جهاز الدولة وشركات الإنتاج وكذلك العمل على إعطاء فرصة أكبر لفئات العاملين على تفهم الأوضاع الجديدة ليكون اشتراكهم فى الإدارة متفقاً مع الفلسفة الجديدة للمجتمع ، وظهر من هذا، الاهتمام بمعاهد الثقافة العمالية ومعاهد الدراسات الاشتراكية ولا يمكن أن نقول عن مثل هذه الإجراءات إلا أنها كانت بمثابة تجارب لأن أسلوب الإدارة هو تفاعل بين عناصر كثيرة عاملة فى المجتمع، ولا يسهل فيه النقل ، وإن كان الحوار قد يُيسر الكثير مما قد يغلق من أمره.

وقد كان من المقدر أن تحدث تداخلات بين أجهزة العمل المختلفة عند الأخذ بالفلسفة الاشتراكية. ولهذا، وضعت بعض التشريعات لتنظيم العلاقة بين الإدارات فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات غير أن هذه التشريعات لم تحسم الأمر إما لصعوبة تصور بعض الأجهزة فقدان قدر من سلطاتها الإشرافية أو لعدم وضوح معنى تحديد الاختصاصات ناهيك عن تداخل العمل السياسى مع العمل الإدارى وقد أدى ذلك كله إلى بطء حركة النمو مما دفع رئيس الجمهورية أكثر من مرة إلى المطالبة بضرورة هز الجهاز الحكومى أو بمعنى آخر أجهزة الدولة الإدارية لمواجهة متطلبات العصر الحاضر.

الهيكل الاقتصادى :

يتبين من نتائج متابعة الخطة العامة للتنمية أن القطاعات السلعية قد أسهمت بنسبة ٥٤,٣% من الدخل المحلى مقابل ٤٥,٧% للقطاعات الأخرى.

وتتضمن القطاعات السلعية الزراعية والصناعية والتعدين والتشييد والكهرباء . وقد قل نصيب هذه القطاعات فى الدخل عما كان عليه الحال فى سنة ٦٠/٥٩ وهو الاتجاه العام الذى ساد فى السنوات للخطة (باستثناء طفيف فى سنة ٦٤/٦٣ اذ بلغ متوسط نصيب القطاعات السلعية ٥٥,٢٪ .

والملاحظ أن أكثر العناصر تأثراً فى هذا القطاع هو الزراعة التى انخفض نصيبها فى الدخل فى المتوسط من ٣١,٥٪ إلى ٢٧,٧٪ بعكس الصناعة التى زاد نصيبها فى المتوسط من ١٩,٩٪ إلى ٢١,٥٪ . وهذه الزيادة أقل من نصف نسبة الانخفاض فى الزراعة .

وفى الوقت الذى انخفض فيه نصيب القطاعات السلعية نجد أن القطاعات التى استفادت من ذلك هى قطاعات التوزيع وبالذات قطاع النقل والمواصلات الذى ارتفع نصيبه من ٧,٢٪ إلى ٨,٧٪ . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الحركة فى قناة السويس .

ومهما تكن التغييرات التى أصابت قطاعات الدخل المختلفة فهى ضئيلة بشكل عام مما حدد من معدلات النمو كما سبق أن ذكرنا .

ولنحاول أن نُحلل تركيب عناصر الدخل المختلفة ونتبين العلاقة العضوية التى تربط بينها، فقد يُفيدنا ذلك فى تبيين إمكانيات التغيير للإسراع بالتطور .

إذا رجعنا إلى قطاعات الإنتاج السلعية نجد أن الزراعة ما زالت هى العنصر المتغلب بالرغم من الجهود الكبيرة للتصنيع . وتقدر المساحة المنزرعة بحوالى ٦ مليون فدان لم تتغير منذ ربع قرن مضى . إذ يبدو أن كل زيادة فى استزراع أرض جديدة كان يُقابلة استيعاب مُماثل فى المشروعات العامة ومشروعات المباني والتغيير الأساسى (زراعة أكثر من محصول فى الأرض) . ومن ناحية أخرى التحول من زراعة بعض المحاصيل ذات القيمة الأقل إلى المحاصيل ذات القيمة الأعلى . فنجد مثلاً أنه بينما كانت المساحة المحصولية ٩,٣ مليون فدان فى سنة

٥٢ نجدها تصل إلى ١٠,٨ مليون فى سنة ٦٧ بزيادة نسبتها ١٦٪ وأن لم تتعد الزيادة فى السنة الأخيرة ٤٪ عما كانت سنة ١٩٦٠ .

وزادت المساحة المنزرعة بالمحاصيل النقدية كالحضر والفاكهة والقطن والقصب والأرز والحبوب الزيتية (الفول السودانى والسوسم) على حساب القمح والشعير والحلبة.

وقد وصلت الزراعة إلى حالة قريبة من التشبع ويظهر أثر قانون تناقص الغلة فيها بشكل واضح فكل زيادة فى الاستثمار لن تؤدى إلى زيادة مماثلة نسبياً فى الدخل، فنجد أن قيمة الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة قد أرتفع من ٤٠٥ مليون جنيه سنة ٦٠/٥٩ إلى حوالى ٤٨٢ مليون فى سنة ٦٦/٦٥ بزيادة نسبتها ١٩٪ ، وقد تذبذب التغيير فى الدخل السنوى الزراعى بين الانخفاض والارتفاع للظروف الكثيرة التى تتحكم فى تكوينه. هذا، وفى نفس الوقت بلغ حجم الاستثمارات فى الزراعة والرى والصرف (لا تشمل السد العالى فى السنوات السبع الأولى من الخطة ٤ , ٣٨٥ مليون جنيه.

وقد يقدم اعتراض على النتيجة التى ذكرناها على أساس أنه للبد من مرور وقت حتى يظهر الأثر الكامل للاستثمار الزراعى. وأنه من مجموع الأراضى التى استُصلحت فى سنوات الخطة والمرحلة السابقة عليها حتى نهاية يونيه ٦٧ والتى بلغت ٣٢٣ , ٧٨٤ فداناً فإن مساحة الأرض المنزرعة منها ٣١٤ , ٥٠٠ فدان (حوالى ٤٠٪) وأن متوسط محصول تلك الأرض لم يتعد نصف محصول الأراضى العادية. غير أن المشكلة تتضح من أن تكلفة استصلاح الفدان تُقدر بحوالى ٥٤٦ جنيهاً وهو فى حدود سعر الأرض ذات الإنتاجية الأعلى من المتوسطة، ليس هذا فحسب وإنما نجد أن العوامل المؤثرة فى أسعار المحاصيل الزراعية لا ترتبط بمعدلات الاستثمار إلا فى حدود . فقد يزيد الإنتاج نتيجة زيادة الاستثمار ثم تنخفض الأسعار أما نتيجة لزيادة العرض أو لانخفاض فى القوة الشرائية فيضيع أثر زيادة الاستثمار ، وقد تقضى الآفات على جزء كبير

من أثر التوسع الزراعى، ولعل ذلك فيه الرد على أولئك الذين لا يفتأون يُرددون أن الزراعة أسرع وأكبر المشروعات رداً للعائد الزراعى.

ومشكلة الزراعة فى مصر ترجع كما قلنا إلى وصولها إلى المرحلة التى يظهر فيها أثر قانون تناقص الغلة منذ سنوات. ولهذا، كان التركيز على استصلاح الأراضى الجديدة بإقامة السد العالى والعمل على إحداث تطور جذرى فى وسائل الري والصرف. فإذا رجعنا إلى إنتاجية بعض المحاصيل يمكن أن نلمس هذه الظاهرة فتجد مثلا أن إنتاجية الفدان من القطن وصلت إلى أقصى حد لها فى سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط محصول الفدان ٦,٢٦ قنطار وتذبذب بعد ذلك ليصل إلى أقصاها فى سنة ٦٤ حينما بلغ متوسط إنتاج الفدان ٧,٧٢ أردب إلا أنه تناقص بعد ذلك ولم يتعد ٦,٩١ أردب فى سنة ٦٦/٦٧.

ولعل أفضل المحاصيل زيادة وهو الذرة التى كانت الزيادة فى إنتاجيتها مضطربة حتى سنة ٦٦، ولكنها انخفضت بعد ذلك. وتذبذبت إنتاجية السكر بين ٧٨٨,٧ قنطار للفدان فى سنة ٥٢ إلى ٨٦٨,٨٥ فى سنة ٦٦ غير أن الإنتاجية لم تصل إلى حدها الأعلى الذى بلغته سنة ١٩٦٠ وهو ٩١١,٨٧ قنطار. كما تذبذبت إنتاجية الفدان من الأرز بين ٢,١٠ ضريبية، ٢,٢٤ ضريبية فى السنوات ٥٩ حتى باستثناء سنة ٦٢ حينما بلغت إنتاجية الفدان أقصاها وهى ٢,٥٠ ضريبية.

ويمكن القول أن جمود الإنتاجية أو نقصها لا يرجع إلى تقصير من القائمين على الزراعة فهم يبذلون الجهود الكبيرة لتحسين أساليب الري والصرف. وزيادة الاهتمام بمكافحة الآفات وزيادة ما يُعطى للنبات من أسمدة وعلى سبيل المثال ارتفعت كمية المبيدات الكيماوية المستخدمة من ١١,٠٦٢ طن سنة ٥٩/٦٠ إلى ٣٠,٦٩٩ طن سنة ٦٦/٦٧ وزاد المستهلك من الأسمدة الأزوتية والنشادرية فى نفس الفترة من ٧٦٣,٠٠٠ طن إلى ١٧٧,٠٠٠ طن إلى ٢٩٠,٠٠٠ طن مما زادت الأسمدة الفوسفاتية من ١٧٧٧,٠٠٠ طن إلى ٢٩٠,٠٠٠ طن فى السنوات السابقة على التوالى. وإذا أضفنا إلى ذلك أن متوسط اجر المشتغل بالزراعة قد

زاد فى نفس المدة بنسبة ٧٠٪ مقابل زيادة فى قيمة الدخل الزراعى (بالأسعار العادية) بنسبة ٤٠٪ فقط أمكننا أن ندرك أنه فى الوقت الذى تزيد فيه تكاليف الإنتاج بدرجة عالية فإن الإنتاج الزراعى كمًّا وقيمة لا يزيد بنفس النسبة .

ليس معنى ذلك كله أن يقل الاهتمام بالزراعة إذ أنها قطاع الإنتاج الأساسى حتى الآن، وإنما يعنى أن القدرة على الحركة والتحكم فيها أصبحت محدودة ، الأمر الذى يفرض علينا وضع حد لتحويل الأراضى الزراعية إلى أراضى للبناء ، والاتجاه نحو تعمير الصحراء . وثانيًا بذل مجهود أكبر للوصول إلى أفضل تناسب للعناصر الداخلة فى الزراعة . هذا إلى جانب ضرورة إجراء دراسة موحدة لإمكانيات التنمية الزراعية لوضع حد لتفتت الجهود فى هذا السبيل والعمل على تنسيق إنتاج وتسويق المحاصيل فى نطاقه .

أما عن الصناعة والتعدين فالملاحظ أن الزيادة التى تضيفها للدخل واضحة وإن كانت غير منتظمة وقد كان معدل الزيادة فى الإنتاج الصناعى فى الخطة الخمسية الأولى ٦,٣٪ غير أن هذا المعدل انخفض فى السنتين التاليتين إلى ٥,٧٪ .

والصناعات الأساسية فى مصر هى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وتمثل ٤٧,٧٪ من الإنتاج الصناعى والتعدين ويليها صناعة الحلج والكبس والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية مكونة فيما بينها ٢٨,١٪ أما الصناعات المعدنية والكيماوية والتعدين فقد بلغت نسبتها فى الإنتاج ٢٥,١٪ . وتبلغ نسبة الصناعات الخشبية والجلدية والطبع والنشر وغيرها ٥,١٪ .

وهذا التركيب يعكس أثره على الدخل فالصناعات التى ترد فائضا أكبر من غيرها هى صناعات السلع الإنتاجية وهى التى يعتمد عليها عامة التطور الصناعى . غير أن دورها فى الاقتصاد المصرى ما زال محدودًا، أما لأنها فى دور الإنشاء ولم تصل بعد إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة أو لا تتمكن - فى الظروف الحاضرة - من الوصول إلى هذا المستوى لتُشبع السوق المحلى (فى

حدود الأسعار والدخل الحاليين) ، وعدم القدرة على منافسة مثيلتها فى الأسواق العالمية أو لأن هذه الصناعات تعتمد على آلات ومواد مستوردة من الخارج وتتأثر بظروف ميزان المدفوعات.

والصناعات الغالبة كما نرى فى تركيب هيكل الإنتاج هى الصناعات التى تعتمد على مواد محلية وبالأخص المواد الزراعية مما يجعلها تحت رحمة الظروف التى تمر بها المواد الخام.

ومن دراسة للطاقة العاملة أجرتها وزارة التخطيط عن ٦٦/٦٥ قدرت أن نسبة المشروعات التى طاقتها العاطلة أكثر من ٣٠٪ بلغت ٣٨,٥٪ من المنشآت الصناعية للقطاع العام والتى تتراوح نسبة التعطل فيها بين ٣٠٪ و ٥٠٪ حوالى ٢٢,٤٪ من المنشآت. وقد تبين من تلك الدراسة أن المشكلة الأساسية للطاقة العاطلة كانت نقص الخامات وقطع الغيار ونقص الآلات وتعطلها وأغلبها يرجع لظروف خارجية وقد تسببت هذه العوامل فى ٦٥,٦٪ من أسباب التعطل فى الوقت الذى تسبب النقل والتخزين والتصرف والتسويق فى ١٤,٨٪، ولم يتسبب نقص الخبرات أو تغيب العمال فى أكثر من ٦,٨٪ من النسبة.

والواضح أنه بالرغم من المشاكل الكثيرة التى تواجهها الصناعة المصرية فى مرحلة تطورها الا أن معدلات الإنتاج الكمية قد ارتفعت بشكل واضح عما كانت عليه فى ٦٠/٥٩ . وكانت النسبة الكبرى فى الزيادة فى الإنتاج فى الصناعات الجديدة وبالذات الكيماوية والبتروولية والهندسية (كانت الزيادة أعلى من ١٠٠٪) وإن لم يزد إنتاج صناعة الحديد والصلب بالدرجة المرجوة لأنها ما زالت فى مرحلة الإنشاء.

وكانت أقل نسبة فى الزيادة فى الإنتاج واضحة فى الصناعات القديمة (لم تتعد نسبة الزيادة فيها ١٠٠٪) أما لوصولها لدرجة عالية من الكفاية أو لإعطائها أهمية نسبية فى الاستثمار ، أو لأنها من الصناعات التى لا يسهل عليها المنافسة فى الخارج للاتجاه العام إلى إنشاء مثل لها فى كثير من البلاد النامية وهى

السوق الطبيعية التى يمكن أن يتم التعامل معها بدرجة من اليسر.

وكان دور القطاع العام واضحاً فى قطاع الصناعة إذ بلغت القيمة النسبية لإنتاجه فى ٦٦/٦٧ حوالى ٧٥% من قيمة الإنتاج الكلى وهى محصلة القيم النسبية فى الصناعات التحويلية التى تراوحت بين ٦٣% فى الصناعات الهندسية حيث ما زال القطاع الخاص يلعب دوراً له وزنه فيها وبين ٨٧% فى الصناعة الكيماوية التى تحتاج إلى إمكانيات أكبر مما يقدر عليها فى القطاع الخاص حالياً وذلك بالإضافة إلى تحديد نشاطه بحكم القانون فى هذا المجال.

وقد كانت الكهرباء من أنشط القطاعات الإنتاجية فى مجموعة القطاعات السلعية إذ زادت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون ك.و.س إلى ٥٩١٣ مليون ك.و.س. ومن المقرر أن يؤدى تشغيل الطاقة المتولدة من السد العالى إلى مضاعفة الطاقة الكهربائية عدة مرات.

وإذا استثنينا ٦٦/٦٧ التى ارتبطت بظروف العدوان الأخير نجد أن نسبة المستغل من الطاقة الكهربائية ارتفع من حوالى ٧٩% فى ٥٩/٦٠ إلى حوالى ٨٩% فى ٦٥/٦٦ .

وما زال المصدر الأساسى للطاقة الكهربائية هو المحطات الحرارية التى تعطى ٦٨,٤% مقابل ٣١,٦% تعطىها المحطات المائية وذلك من الطاقة المستخدمة ٦٦/٦٧ .

والعميل الأكبر للكهرباء فى مصر هو الصناعة التى استقلت ب ٧٠,٥% من الطاقة المستخدمة فى ٦٦/٦٧ مقابل ١١,٦% للمنازل، ٨,١% للنقل والمرافق، ٢,٦% للزراعة والرى والمواصلات، ٣,٦% للاستخدامات الأخرى.

وقد ارتفع نصيب الفرد فى الطاقة الكهربائية المستخدمة من حوالى ٦٩ ك.و.س. فى ٥٩/٦٠ إلى ١٨٣ ك.و.س. فى ٦٦/٦٧ ومن المقرر أن تلعب الزيادة الكبيرة فى الطاقة المولدة فى المستقبل دوراً كبيراً فى دفع عجلة التقدم المادى وبالذات الصناعة بشكل أكبر.

أما عن قطاع التشييد فهو مرتبط إلى حد كبير بالقطاعات الأخرى وقد بلغت الزيادة فيه ٨٩٪ بين ٦٠/٥٩، ٦٦/٦٧،

وإذا نظرنا إلى قطاع النقل والمواصلات نجد أن أنشط جزء فيه كانت قناة السويس والنقل بالطرق فبالإضافة إلى أنهما كونا ٣٤٪، ٢٨٪ من الإنتاج على التوالي في ٦٧/٦٦ فإن معدلات النمو فيها عالية بشكل ملحوظ.

وقد كانت نسبة الزيادة الكبرى في قناة السويس وترجع أساساً إلى زيادة الحمولة أكثر منها لزيادة عدد السفن العابرة؛ إذ كانت نسبة الزيادة في الحمولة بين سنتي ٦٠/٥٩، ٦٧/٦٦ حوالى ٥٠٪ بينما لم تزد نسبة عدد السفن عن ١٢، ٦٪.

وأدى النمو الاقتصادي والاجتماعى العام إلى زيادة نشاط قطاع النقل بالطرق عنه بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية وإن كانت الوسيلة الأخيرة احتفظت بميزتها النسبية في نقل السلع. كما تضاعف النقل بالطائرات في الوقت الذى جُمِد فيه انتقال الركاب بالسفن.

أما عن قطاع التجارة والمال فقد كان الاهتمام منصباً منذ بدئ الخطة على تنظيمه بتوسيع قاعدة المستفيدين منه. وقد أمم قطاع المال والتجارة الخارجية في يوليو ٦١ وتبع ذلك تأميم تجارة الجملة، وتحديد دور القطاعين العام والخاص سواء بالنسبة للتجارة الداخلية أو في التصدير للخارج وقُدرت نسبة رؤوس أموال مشروعات القطاع العام في تجارة الجملة بحوالى ٨٩٪ من رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع المنظم في ٦٥/٦٦ أما مبيعاتها فكانت نسبتها ٩٦٪. وقد ارتبط إعادة تنظيم قطاع المال والتجارة بالعمل على خفض تكاليف هذا القطاع وزيادة عدد المستفيدين منه.

وإذا رجعنا إلى قطاع الخدمات نجد أن الدخل المحلى فيه زاد بنسبة ٥٢، ٥٪ في ٦٧/٦٦ عن ٦٠/٥٩ أى بمعدل سنوى قدره ٧، ٥٪ وهو أعلى من معدل زيادة الدخل بشكل عام، وهذا أمر طبيعى لأن الأخذ بالفلسفة الاشتراكية فضلاً عن

الاهتمام بالتممية الاجتماعية كان يعنى بالدرجة الأولى الاهتمام بالخدمات العامة وبالذات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية. هذا وتقدر نسبة الخدمات التى قدمها القطاع العام ٦٧/٦٦ بحوالى ٧٠,٤ ٪ مقابل ٢٩,٦ ٪ قدمها القطاع الخاص . لإعطاء فكرة عن الزيادة الكمية للخدمات التعليمية مثلاً نذكر أن نسبة الزيادة فى المقيدى فى التعليم الابتدائى فى السنوات السبع للخطة بلغت حوالى ٤٤ ٪ مقابل ١٨٤ ٪ للتعليم الإعدادى ، ١٦٦ للتعليم الثانوى ، ٨٣ ٪ للتعليم العالى .

ومهما كانت الرغبة فى التوسع فى قطاع الخدمات فإنها محدودة بإمكانيات زيادة الدخل وبالذات فى القطاعات السلعية التى تمون القطاعات المختلفة بالمواد اللازمة لنشاطها وحركتها .

وقد أثر التغيير فى هيكل الإنتاج فى حجم العمالة وعلاقتها النسبية بين القطاعات . فنجد أن القطاعات السلعية، وإن استحوذت على النسبة الكبرى من عدد العمال إلا أن الزراعة ما زالت هى العنصر الأساسى الذى يعتمد عليه تشغيل العمال إذ تمتص الزراعة وحدها ٥٠,٦ ٪ من القوى العاملة فى ٦٧/٦٦ مقابل ٥٤ ٪ فى ٦٠/٥٩ . ومن الزيادة فى حجم العمالة بين سنتى المقارنة والتى قدرت بحوالى ١,٧ مليون عامل نجد أن نسبة من عملوا فى الزراعة منهم بلغت حوالى ٣٩ ٪ أما الصناعة فقد امتصت فقط ١٤,٥ ٪ من قوة العمل الجديدة مما يُعنى أن التفكير فى ميكنة الزراعة - وهو ما يدور كثيراً فى ذهن بعض الاقتصاديين - يمكن أن يُثير مشاكل كثيرة ليس هناك داع حالياً لإثارتها، ويمكن أن تُؤجل حتى يصل التطور الصناعى إلى المرحلة التى يكون من المصلحة معها إجراء هذا التغيير .

والملاحظ أنه بالرغم من الجهود الضخمة والاستثمارات الكبيرة فى الصناعة إلا أن نسبة العاملين فيها ما زالت صغيرة إذ لم تتعد ١١ ٪ فى ٦٧/٦٦ مقابل ١٠ ٪ فى ٦٠/٥٩ ، ويرجع ذلك كما قلنا إلى طبيعة التصنيع والاتجاه نحو

المشروعات ذات الأثر الكبير فى التطور المادى - وهى بطبيعتها تتطلب قدر أكبر من رأس المال- وعدد أقل نسبياً من العمال.

ومن الطبيعى فى ظروف التحول الاشتراكى أن نجد تزايد فى التشغيل فى الخدمات العامة فقد ارتفعت نسبة العاملين فيها من ١٧,٨٪ إلى ١٩,٣٪ فى سنتى المقارنة وامتصت الخدمات حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة الإضافية خلال سبع سنوات وهى نسبة ليست صغيره وزيادة العمالة فى هذا القطاع تحتاج إلى كثير من الدقة لما يخشى أن تُؤدى إليه من ميل إلى التوسع الكثير أو البيروقراطى وزيادة النفقات العامة على حساب المشروعات الإنتاجية.

التنمية بين الاستهلاك والاستثمار:

كان من الواضح منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو أن تغيير الأوضاع المادية للمجتمع لا يمكن أن تتم فقط عن طريق تغيير علاقات القوى فى داخل المجتمع فحسب وإنما يتطلب الأمر بدرجة كبيرة العمل على زيادة سرعة التنمية الاقتصادية من ناحية وتنسيق الاستثمار بما يضمن الاستفادة من الموارد القائمة وتدعيم عناصر الإنتاج ذات الأثر الكبير فى تطوير الأوضاع العامة من ناحية أخرى.

وقد قُدر مجموع الاستثمار المنفذة خلال سبع سنوات بمبلغ ٢٢٦٣ مليون جنيه إذا استبعد منها قيمة الأرض فإن المبلغ يصل إلى ٢٢٢٥ مليون جنيه. وقد خص القطاعات السلعية من الاستثمار حوالى ١٣٨٩ مليون جنيه بنسبة ٦١,٤٪ من مجمل الاستثمار المنفذة مقابل ١٨,٦٪ اتجهت لقطاعات التوزيع، ٢٠٪ للقطاعات الخدمية.

وكانت الحصة الكبرى للاستثمار من نصيب الصناعة والكهرباء - كما هو المنتظر- وخصها حوالى ٨٤٦ مليون جنيه فى سبع سنوات أى حوالى ٣٨٪ من حجم الاستثمارات الكلية أو ٦١٪ من مجموع الاستثمارات السلعية وذلك دون حساب ما أنفق على الاستثمار فى السد العالى الذى سيخدم قطاعى الزراعة والصناعة بدرجة كبيرة.

وتقدر نسبة الاستثمار بشكل عام بحوالى ١٦,٦٪ من الناتج المحلى وهى نسبة وإن كانت تبدو بسيطة إلا أنه لم يكن من السهل مقابلتها فى ظروف انخفاض الدخل العام من ناحية والرغبة فى تعويض الناس بعض الحرمان الذى تحملوه فى العهود الماضية من ناحية أخرى.

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو التوزيع النسبى لعناصر الانفاق فى الاستثمار ومن دراسة وزارة التخطيط عن متابعة الخطة عن ٦٧/٦٦ تبين أن الاستثمار فى سنتى ٦٦/٦٥، ٦٧/٦٦ قد توزع كالتالى:

٦٠,٨٪ مبانى ، ٣٩,٦٪ معدات وآلات وتجهيزات، ٧٪ وسائل نقل، ٦,٨٪ أصول ثابتة أخرى. أى أن كل زيادة فى أسعار الإنشاءات تُعنى زيادة فى أعباء الاستثمار وتُعنى أيضا ضرورة توفير الإمكانيات للمشروعات التى تقوم بالإنشاءات ويرتبط ذلك بأهمية الرقابة على هذا القطاع.

وإذا كان الاستثمار يتأثر بالإدخار الذى تتحكم فيه فى النهاية معدلات الاستهلاك لذلك كان الاهتمام باتجاهات الاستهلاك وتطورها فى السنوات الأخيرة، والملاحظ أن الاستهلاك قد تراوح فى السنوات السبع بين ٨٥,٦٪، ٨٩,٦٪ من الناتج المحلى بمالم يترك إلا نسبة تراوحت بين ١٠,٤٪، ١٤,٤٪ من الإدخار لمواجهة مُتطلبات الاستثمار مما دعا إلى تغطية العجز عن طريق الاقتراض من الخارج.

وقد قام جدل طويل حول زيادة الميل للاستهلاك وتزايد بشكل واضح خلال السنوات ٦٢/٦١ - ٦٦/٦٥ بأعلى من معدلات زيادة الإنتاج.

وترجع الزيادة فى الاستهلاك الفردى إلى عدة عوامل منها زيادة متوسطات الأجور والتحكم فى الأسعار بما يمكن لارتفاع الأجور من أن تحدث أثرها وإذا رجعنا إلى معدلات الاستهلاك نجد أنها كانت أكبر فى السلع التى ينتقل إليها الفرد طبيعيا كلما تحسن دخله مثل اللحوم والألبان والسكر والبوتاجاز والملابس الحريرية والمنظفات الصناعية وما يُسمى بالسلع المعمرة مثل الثلاجات

والغسلات ومواقد البوتاجاز وأجهزة الراديو والتليفزيون.. إلخ وإن كان الطلب على السلع الأخيرة أخذ يقل فى السنتين الأخيرتين كنتيجة طبيعية لرفع الضريبة عليها.

وبالرغم من زيادة نسبة الاستهلاك الفردى عن الناتج المحلى إلا أن الزيادة الأكبر كانت فى جانب الاستهلاك العام أو الاستهلاك الجماعى. ويرجع جزء من زيادة الاستهلاك الفردى إلى التحول الاشتراكى والاهتمام برفع المستوى المادى والثقافى للإفراد من ناحية وإلى التوسع فى الإنفاق على أجهزة الأمن الخارجى والداخلى . وقد خص القطاعات الإنمائية كالزراعة ، الصناعة ، النقل، التعليم، الصحة، والبحث العلمى ٣٦% من الإنفاق العام فى ٦٦/٦٧ منها ٢٧,٦% كانت من نصيب البنود الثلاثة الأخيرة وحدها. وذلك مقابل ٦٤% لقطاعات الخدمات الأخرى كالمدفوع والعدالة والبلديات وغيرها من الخدمات. خص المدفوع داخلى وخارجى والعدالة منها حوالى ٤٦%.

وقد اهتمت الحكومة بمعالجة التضخم فى الاستهلاك سواء بغرض بعض القيود على الاستهلاك الفردى أو بإعادة النظر فى أجهزة الدولة وعلاقتها ببعضها للحد من أى ازدواج أو تناقض قد يكون قائماً. وذلك بالإضافة إلى بحث ما قد يكون هناك من إسراف أو تبديد فى المواد العامة. وقد أدت هذه الإجراءات - على قصر أجلها- إلى خفض الزيادة فى الاستهلاك ١١,٢% فى ٦٥/٦٦ إلى ٩,٢% فقط فى ٦٦, /٦٧ وإن كان الأمر ما زال يحتاج إلى مزيد من الدراسة حتى يدرك الناس أن تغير الظروف العامة للمجتمع يقتضى تغيير فى نمط الاستهلاك وأنه وإن كان الهدف العام هو رفع مستوى المعيشة ، بما يعنى زيادة حجم السلع المتاحة للاستهلاك إلا أن الأمر يقتضى أيضاً تنظيم الاستهلاك ، وحسن الاستفادة مما تحت يدنا من مواد، وليس مجرد تكديسها دون فائدة، أو تبديدها دون نتيجة.

وقد يكون من المفيد أن نعرض على اتجاهات استثمار القطاع الخاص وبالذات بعد التغير الاقتصادى والاجتماعى فى ١٩٦١ .

وبالرجوع إلى اتجاهات استثمار هذا القطاع نجدها تركزت فى الخدمات وفى الإسكان بالذات. ففى السنوات الثلاث الأخيرة ٦٥/٦٤ - ٦٧/٦٦، نجد أن استثمارات القطاع الخاص لم تتعد ٣,٧٪ من الاستثمارات الكلية فى هذه السنوات، وبلغت الاستثمارات الخاصة فى قطاع الخدمات حوالى ٥,٧٨٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة، وخص الإسكان ١١,٧١٪ من هذه النسبة. وكان العنصر الآخر الذى نال اهتمام القطاع الخاص هو الزراعة، وهو أمر طبيعى، إذ مازالت الأرض الزراعية هى المجال الأكبر فى الاقتصاد القومى للاستغلال الفردى.

ويلى ذلك فى الأهمية النقل والمواصلات. أما القطاعات التى لمسنا تركز القطاع العام فيها وهى الصناعة والتعدين والتجارة والمال، فإنه لم يكن فيها مجال كبير لاستثمارات القطاع الخاص.

والجدير بالملاحظة أن كل ما تسمح به موارد القطاع الخاص لم تتعد ٨,٨٪ من أجمالى الإدخار المحلى فى سنتى ٦٦/٦٥، و٦٧/٦٦ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة المتاح للقطاع العام من الادخار ٢,١٪ موزعة كالاتى ٨,٨٪ من التأمينات الاجتماعية، ٤,٣٧٪ من قطاع الأعمال غير المالى (بعد خصم العجز الناشئ فى قطاع الحكومة)، ٣,٩٪ من المصارف وأجهزة التأمين، ٧,٥٪ من مصادر أخرى.

توزيع الأعباء العامة:

إذا استبعدنا ميزانيات الاستثمار نجد أن متوسط النفقات العامة (ميزانية الخدمات) فى سنتى ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦ بلغت حوالى ٦٧٧ مليون جنيه، أو حوالى ٣٢,٧٪ من متوسط الدخل المحلى فى هاتين السنتين. وهى نسبة ليست بسيطة بالنسبة لظروف الاقتصاد المصرى.

ويتم تمويل ٨٢٪ من هذه النفقات عن طريق الإيرادات المحصلة من مختلف المصادر، ويغضى الفرد عن طريق الاقتراض من مختلف المصادر المالية المحلية.

وقد أدى هذا الوضع إلى المطالبة إما بخفض النفقات العامة، أو زيادة الإيرادات ، وهو ما تعمل الحكومة عليه بكل جهدها . ولكن ليس من السهل تغطية عجز الميزانية عن هذا الطريق وحده . ويبدو أنه لا مفر - فى هذه الظروف- من تحمل المجتمع قدرًا من التضخم الناشئ عن هذا العجز، إذ ليس من السهل على الحكومة أن تلغى بعض بنود الصرف بعد أن ارتبطت بها كجزء من سياستها العامة، وليس من السهل أيضا زيادة الضرائب القائمة حتى لأحدث أثرًا عكسيًا فى مستوى الخدمات المؤداه . ولعل أهم ما يمكن عمله فى هذا الاتجاه هو القضاء على ما قد يكون هناك من مظاهر إسراف أو تبديد للموارد العامة، مع زيادة الرقابة على الأداء لضمان المستوى الذى يتناسب على الأقل مع الأجور المدفوعة .

وإذا رجعنا إلى طريقة توزيع النفقات على مصادر الإيراد المختلفة، نجد أن الضرائب السلعية من رسوم جمركية، أو رسوم ودمغة وإتاوات قد غطت ٣, ٤٣٪ من النفقات العامة فى السنتين السابق الإشارة إليهما، مقابل ١٩٪ تمت مقابلتها عن طريق الخدمات الإيرادية المختلفة . أما الضرائب على الدخل والثروة، وهى الضرائب على الدخل والأرباح والأطيان والتركات ، فلم تغط أكثر من ٦, ١٥٪ من النفقات، وغطى الرصيد وهو ١, ٤٪ عن طريق الإيرادات المتنوعة وغير العادية .

والظاهرة التى قد تسترعى الانتباه هى الضخامة النسبية للضرائب السلعية بالنسبة للضرائب على الدخل والثروة ، غير أنها نتيجة طبيعية للسياسة الاشتراكية التى أدت إلى القضاء على الملكيات الكبيرة، وتأميم أغلب المشروعات الإنتاجية، ووضعت حدودًا عليا لما يُدفع من أجور ومرتببات . وهكذا لم تعد الأرباح والدخول هى المصدر الأساسى الذى تنهل منه الميزانية العامة، بل أصبح هذا المصدر هو المشروعات المؤممة نفسها، وما تنتجه من سلع ، وتقدر نسبة الضرائب على الدخل والثروة الآن بحوالى ٣, ٢١٪ من الأجور المدفوعة فى مختلف القطاعات .

ومهما كان الاتجاه فى المستقبل فلا نعتقد أن دور ضرائب الدخل والثروة سيقبل عما هو عليه الآن، إلا إذا تقاربت الدخول أكثر من ذلك، أو مالت إلى التساوى، وهو أمر يحتاج إلى وقت فى ظل الظروف والعلاقات المادية القائمة.

التجارة الخارجية:

بالرغم من الأهمية الكبرى للتجارة الخارجية للاقتصاد المصرى، إلا أنها لا تكون إلا نسبة بسيطة من قيمة الإنتاج السلعى، وتراوح هذه النسبة بين ٧,٨٪، ١٠,٢٪ من الصادرات فى السنوات ٦١/٦٠ - ٦٧/٦٦، وبين ١٢,١٪، ١٧,٣٪ من الواردات.

والملاحظ أن الزيادة فى قيمة الواردات لا تقابلها زيادة فى الصادرات ويرجع ذلك إلى أنه فى الوقت الذى تزيد فيه الواردات بدرجة كبيرة لمواجهة طلب مشروعات التنمية، فإن أثر التنمية الاقتصادية ما زال أقل وضوحاً فى الصادرات التى ما زالت عناصرها الأساسية هى المواد الخام زراعية أو صناعية. فقد كانت السلع الزراعية تكون ٧٨,٥٪ من مجموع الصادرات فى ٦٠/٥٩ وحوالى ٦٦٪ فى ٦٧/٦٦، أما منتجات التعدين (وهى البترول الخام والفوسفات والمنجنيز والملح وغيرها) فكانت نسبتها ٣,١٪، ٣,٤٪ على التوالى. وأهم سلع التصدير الزراعية هى القطن والأرز وقد كونا ٥٥,١٪ (٤٤,٨٪ للقطن، ١٠,٣٪ للأرز) من الصادرات فى ٦٧/٦٦ مقابل ٧٤٪ (٧١,٥٪ للقطن، ٢,٥٪ للأرز) فى ٦٠/٥٩ وسيستمر الاعتماد على هذين المحصولين لمدة طويلة لمقابلة جزء كبير من احتياجات البلاد من النقد الأجنبى. ويرجع عدم التغير فى صادرات المناجم إلى الاهتمام بتصنيع الجزء الأكبر منها محلياً.

وقد قابل انخفاض نسبة المصدر من المواد الخام الزراعية، زيادة فى المصنع من هذه المنتجات كما سبق أن رأينا، كما عكس أثره على زيادة المصدر من الغزل والمنسوجات والجلود التى ارتفعت نسبة صادراتها من ١٢,٢٪ فى ٦٠/٥٩ إلى ٢٢,٤٪ فى ٦٧/٦٦.

وبالرغم من التقدم الكبير فى الإنتاج الصناعى ، إلا أن نسبة صادرات المنتجات البترولية والهندسية والكيمائية ما زالت فى نطاق محدود؛ إذ بلغت نسبة الصادرات منها ٤,٨٪ فى ٦٦/٦٧ مقابل ٢,٨٪ فى ٥٩/٦٠، وكما ذكرنا سابقاً يحتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى يتدعم مركز المنتجات الصناعية لتتمكن من المنافسة فى الأسواق العالمية التى يلعب الدور الأكبر فيها الدول التى سبقت فى ميدان التصنيع وتمتاز بإمكانياتها الكبيرة وخبراتها الواسعة .

أما عن الواردات فقد تغير تركيبها لصالح السلع الاستهلاكية - وبالذات المواد الزراعية - كنتيجة لعدم زيادة الإنتاج بالدرجة التى تغطى زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة السكان من ناحية، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى ، الأمر الذى يُشير إلى أهمية التوسع الزراعى، وقد بلغت نسبة السلع الزراعية والمواد الحيوانية ٨٠٪ من السلع الاستهلاكية المستوردة فى ٦٦/٦٧ مقابل ٧٠٪ فى ٥٩/٦٠ . ومن الناحية الرقمية نجد أن قيمة الحبوب والدقيق والفاكهة والحبوب الزيتية والسكر واللحوم وغيرها زاد المستورد منها من ٤١,٣ مليون جنيه إلى ١٠١,٤ مليون جنيه فى سنتى المقارنة أى بنسبة ١٤٥٪. وكانت السلع الوسيطة المستوردة (التبغ والجوت والصوف والبترول وخامات المناجم والخشب والورق والجلود.. الخ) ٤٣,٩٪ من الواردات فى ٦٦/٦٧ مقابل ٤٨,٣٪ فى ٥٩/٦٠ بينما بلغت السلع الاستثمارية (الآلات - والمنتجات المعدنية ووسائل النقل الخ) ٣٢,٩٪ مقابل ٣٥,٦٪ على التوالى. ويرجع هذا الوضع أساساً إلى إعادة النظر فى الواردات ، وعدم السماح باستيراد سلع قد يكون مصيرها التكدس .

ومهما يكن من شئ فلم يكن من السهل فى مراحل التخطيط الأولى زيادة الصادرات أو الحد كثيراً من الواردات لأن قدرًا طيبًا من المواد الخام زراعية أو صناعية التى كان يمكن أن تُوجه للتصدير تحولت لمواجهة مطالب الصناعة المحلية، وفى نفس الوقت تطلب الاهتمام بالتنمية زيادة العمل إلى الاستيراد من مختلف السلع. والنتيجة المباشرة لهذا الوضع هى زيادة العجز فى الميزان

التجارى الذى ارتفع من ٣٦ مليون جنيهه فى ٦٠/٥٩ إلى ١٣٣ مليون جنيهه فى متوسط السنوات ٦٠/٦١ - ٦٧/٦٦ .

وقد أدى العجز المستمر فى ميزان المدفوعات إلى إعادة النظر فى كثير من بنود الاستيراد، لا سيما وقد دخلت البلاد مرحلة استكمال الكثير من مشروعاتها، وبدأت فى سداد ما اقترض من الخارج. وقد أمكن خفض الواردات نتيجة الإجراءات الجديدة خلال ٦٧/٦٦ بمبلغ ٧٣ مليون جنيهه، وأن زاد التصدير فى نفس الوقت بقدر بسيط.

وتوثر العلاقات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة مع العالم الخارجى وكذلك أوضاعها الاقتصادية العامة فى التوزيع الجغرافى لتجارها الخارجية. فتمثل البلاد الاشتراكية أكبر مجموعة يتم التعامل معها، فيستورد من هذه البلاد حوالى ٣١٪ من الواردات، ويُصدر إليها حوالى ٥٢٪ من الصادرات والملاحظ أن هذا التعامل قد زاد بالتدرج فى سنوات الخطة، وهو أمر حتمة الاعتماد الكبير على هذه البلاد فى التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمجموع الدول الغربية، فما زالت تُشكل العامل الرئيسى فى الاستيراد وإن كان الأمر خلاف ذلك بالنسبة للتصدير. ولو أن الأهمية النسبية للتعامل مع هذه المجموعة تتجه إلى الانخفاض. فنجد مثلاً أن نسبة الواردات من مجموعة السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة وأمريكا الشمالية بلغت ٤٣,٨٪ فى ٦٧/٦٦ مقابل ٤,٥١٪ فى ٦٠/٥٩، أما الصادرات فكانت نسبتها ١٩,٦٪ فى السنتين المذكورتين على التوالى.

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو جمود حركة التعامل التجارى مع البلاد العربية، وضآلة نسبة التعامل بدرجة كبيرة - فنجد مثلاً أن الواردات من البلاد العربية لم تتعد ٥,٢٥ مليون جنيهه فى ٦٧/٦٦ بنسبة ٦,٨٪ من الواردات، أما الصادرات فكانت فى حدود ٧,٢٢ مليون جنيهه، بنسبة ٨,٧٪. وكان التغير الرقمى فى التجارة صغيراً بالمقارنة بسنة ٦٠/٥٩، أما النسبة فقد اتجهت إلى

الانخفاض . ويُعزى هذا الوضع إلى عدم فاعلية التعامل الاقتصادى العربى، إذ زالت الدول تلتمس تعاملها التجارى فى الشكل التقليدى الذى وضعه الاستعمار، وإن كان يبدو أن هذا الوضع يخدم بعض المجموعات فى الأجل القصير، فهو ليس كذلك فى الأجل الطويل ، ولعنا نُدرك الآن أثر هذا الوضع من موقفنا الدولى إزاء الدول الغربية. وقد آن الأوان لتُدرك البلاد العربية أن تفككها سيُضعف من قدرتها على الحركة والتحول وحرية العمل.

وما نجده فى التعامل مع البلاد العربية نلمسه أيضا فى التعامل مع مجموعة الدول الإفريقية بالرغم من الدعوة العريضة للتعاون الإفريقى، ولم تتعد الصادرات لهذه البلاد فى متوسط السنوات الثلاث الأخيرة ٣مليون جنية. أما الواردات منها فبلغت ٤٧,٣ مليون جنية.

ومن دراسة للميزان التجارى مع مختلف مجموعات بلاد العالم نجد أن مجموعة الدول الاشتراكية هى الوحيدة التى يُحقق التعامل معها فائضاً، أما البلاد الأخرى فيُظهر التعامل معها عجزاً يبلغ أقصاه مع بلاد أمريكا الشمالية ، وتليها مجموع دول السوق الأوروبية المشتركة وسوق التجارة الحرة، إذ ما زالت البلاد النامية هى العامل الأساسى الذى يعتمد عليه فى الاستيراد سواء المواد الغذائية كالقمح والذرة أو السلع الإنتاجية كالسيارات وقطع الغيار والسماذ، ويتركز الصادر إليها فى القطن ومنتجاته، نتيجة للميزة النسبية للقطن المصرى وكذلك البصل والأرز، ومن أهم السلع الصناعية المصدرة البنزين. ونعتقد أنه إذا كان هناك تعاون أكبر فى نطاق البلاد العربية، ومجموعة البلاد الأفريقية والآسيوية، فمن الممكن أن يقل حجم التبادل كثيراً مع الغرب ، وفى ذلك مصلحة للجمهورية العربية المتحدة ومجموعات تلك البلاد بشكل عام.

ويؤثر تركيب التجارة الخارجية ، والبلاد التى يتم التعامل معها فى نسبة التبادل التجارى، وقد اتجهت هذه النسبة إلى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة خلال سنوات الخطة باستثناء السنة الأولى لها. ويرجع ذلك إلى قلة

نسبة المصدر من سلع الإنتاج، وزيادة نسبة السلع المستوردة من بلاد العملات الحرة، التى تتجه فيه عملاتها إلى الإرتفاع بالنسبة لنا. وهذه الظاهرة موضع شكوى البلاد النامية بشكل عام، ولا يحلها تعديل هيكل تجارتها الخارجية، لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل ، وإنما يتطلب الأمر تجمعها، وزيادة التعاون الاقتصادى بينها من ناحية، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع البلاد المتقدمة صناعياً من الناحية الأخرى.

جدول رقم (١)
تطور الدخل المحلي

سنة الأساس
بأسعار الثابتة (٢٠٠٩) مليون جنيه

٢٧/٢٦	٢٦/٢٥	٢٥/٢٤	٢٤/٢٣	٢٣/٢٢	٢٢/٢١	٢١/٢٠	٢٠/٠٩	القطاع
٤٦٧	٤٨١	٤٧٧	٤٥٣	٤٢٦	٣٧٣	٤٠٣	٤٠٥	الزراعة
٣٩٨	٣٩٥	٣٨٥	٣٧٠	٣٢٩	٣١٠	٢٨٦	٢٥٦	الصناعة
٢٤	٢٣	٢٢	١٩	١٨	١٦	١٢	١٠	الكهرباء
٨٩	٩٥	٩٣	٩٥	٨٥	٧٣	٤٤	٤٧	التشييد
٩٧٧	٩٩٤	٩٧٧	٩٣٧	٨٥٨	٧٧٢	٧٤٥	٧١٨	مجموع القطاعات السلعية
١٧١	١٨١	١٥١	١٤٤	١٢٧	١١٧	١٠٢	٩٣	النقل والمواصلات
١٧١	١٦٣	١٥٢	١٤١	١٥٤	١٥٢	١٤٥	١٢٩	التجارة والمال
٣٥٤	٣٣٨	٣١٠	٢٩٢	٢٨١	٢٦٩	٢٤٧	٢٢٢	مجموع قطاعات التوزيع
٨٤	٨٠	٨٠	٧٩	٧٨	٧٦	٧٤	٧٣	الإسكان
٩	٩	٨	٨	٧	٧	٧	٦	المرافق العامة
٤٣٣	٤١٩	٣٨٧	٣٥٤	٣١٣	٢٨٧	٢٩١	٢٦٦	الخدمات الأخرى
٥٢٦	٥٠٩	٤٧٥	٤٤١	٣٩٨	٣٧٠	٣٧٢	٣٤٥	مجموع قطاعات الخدمات
١٨٥٤	١٨٤١	١٧٦٢	١٦٧٠	١٥٣٧	١٤١١	١٣٦٤	١٢٨٥	المجموع الكلى

المصدر :

متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٢٠١٦/٢٠١٧ (وزارة التخطيط) أرقام سننى ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث على أساس نسب الزيادة فى متابعة الخطة

جدول رقم (٣)
العمالة في خطة التنمية

العدد بالآلاف	سنة الأساس									
	٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	القطاع	
٣٩٠٤	٣٨٧٧	٣٧٥١	٣٦٧٣	٣٦٣٢	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٣٦٤٥	الزراعة		
٨٤٧	٨٤١	٨٢٥	٧٩٠	٧٢٦	٦٧٩	٦٢٦	٦٠٢	الصناعة		
١٩	١٩	١٨	١٨	١٧	١٥	١٣	١٢	الكهرباء		
٣٠٨	٣٢٨	٣٣٥	٣٣٤	٣١٦	٢٦٣	١٦٦	١٨٥	التشييد		
٥٠٧٨	٥٠٦٥	٤٩٢٩	٤٨١٥	٤٦٩١	٤٥٥٧	٤٤٠٥	٤٠٤٤	مجموع القطاعات السلعية		
٣٢٥	٣٠٨	٢٨٤	٢٥٨	٢٤٩	٢٣٩	٢٥٣	٢١٩	النقل والمواصلات		
٧٦٨	٧٥٣	٧٣٠	٧١٩	٧٠٢	٦٨١	٦٦٣	٦٣٦	التجارة والمال		
١٠٩٢	١٠٦١	١٠١٤	٩٧٧	٩٥١	٩٢٠	٩١٦	٨٥٥	مجموع قطاعات التوزيع		
٢٣	٢٢	٢١	١٩	١٨	١٨	١٦	١٦	الإسكان		
٣١	٣١	٣٠	٣٠	٢٩	٢٧	٢٤	٢٥	المرافق العامة		
١٤٩٠	١٤٢٨	١٣٧٠	١٢٤٥	١١٧٩	١١٣٥	١١٥١	١٠٦٧	الخدمات الأخرى		
١٥٤٤	١٤٨١	١٤٢١	١٢٩٤	١٢٢٦	١١٨٠	١١٩١	١١٠٨	مجموع قطاعات الخدمات		
٧٧١٤	٧٦٠٧	٧٣٦٤	٧٠٨٦	٦٨٦٨	٦٦٥٧	٦٥١٢	٦٠٦	مجموع كلي		

المصدر: متابعة وتقييم خطة الخمسة الأولى، ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ (وزارة التخطيط) الاختلاف في الجمع يرجع للتقريب.

جدول رقم (٤)
التغيير النسبى فى العمالة

القطاع	سنة الاساس ٦٠/٥٩	% ٦٧/٦٦
الزراعة	٥٤,٠	٥٠,٦
الصناعة	١٠,٠	١١,٠
الكهرباء	٠,٢	٠,٢
التشييد	٣,١	٤,٠
مجموع القطاعات السلعية	٦٧,٣	٦٥,٨
النقل والمواصلات	٣,٦	٤,٢
التجارة والمال	١٠,٦	١٠,٠
مجموع قطاعات التوزيع	١٤,٢	١٤,٢
الإسكان	٠,٣	٠,٤
المرافق العامة	٠,٤	٠,٤
الخدمات الأخرى	١٧,٨	١٩,٣
مجموع قطاعات الخدمات	١٨,٥	٢٠,٠
مجموع كلى	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٥)
توزيع استثمارات الخطة
بالأسعار الجارية (مليون جنيه)

القطاع	سنة الأساس ٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	مجموع الخطة
الزراعة	١٦,٧	١١٨,٤	٦٢,٠	١٨٠,٤
الرى والصرف	٨,٦	١٣٨,٠	٦٧,٠	٢٠٥,٠
السد العالى	٤,٢	٩٨,٦	٣٥,٥	١٣٤,١
الصناعة	٤٩,٣	٤٠٣,٩	١٩٩,٠	٦٠٢,٩
الكهرباء	٦,٢	١١٢,٦	١٣٠,٤	٢٤٣,٠
التشييد	—	١٣,٢	١٠,٧	٢٣,٩
مجموع القطاعات الإنتاجية	٨٥,٠	٨٨٤,٧	٥٠٤,٦	١٣٨٩,٣
النقل والمواصلات	٣٥,٨	٢٩٤,٢	٩٩,٢	٣٩٣,٤
التجارة والمال	—	١٩,٥	٥,٣	٢٤,٨
مجموع قطاعات التوزيع	٣٥,٨	٣١٣,٧	١٠٤,٥	٤١٨,٢
الإسكان	٣١,١	١٦٢,٤	٨٩,٨	٢٥٢,٢
المرافق العامة	٧,٥	٥٠,٨	٢١,٠	٧١,٨
الخدمات الأخرى	١٢,٠	١٠١,٤	٢٩,٧	١٣١,١
مجموع قطاعات الخدمات	٥٠,٦	٣١٤,٦	١٤٠,٥	٤٥٥,١
المجموع الكلى	١٧١,٤	١٥١٣,٠	٧٤٩,٦	٢٢٦٢,٦
قيمة الأرض	٥,٠	٢٥,٠	١٣,٤	٣٨,٤
الاستثمار الصافى	١٦٦,٤	١٤٨٨,٠	٧٣٦,٢	٢٢٢٤,٢

المصدر: متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى، ومتابعة وتقييم النمو
الاقتصادى ٦٦ / ٦٧ (وزارة التخطيط) قيمة الأرض فى سنة الأساس وسنوات
الخطة الخمسية الأولى مبنى على تقديرات سنتى الخطة الأخيرتين.

جدول رقم (٦)
استثمارات الخاص
فى السنوات ٥٦/٦٤ - ١٩٦٧/٦٦

المركز النسبى	النسبة الى الاستثمار الكلى %	القيمة مليون جنيه	القطاع
١٠,٠	٩,٤	٨,٠	الزراعة
١,٨	١,٤	١,٥	الزرى والصرف
٢,٣	٠,٦	١,٩	الصناعة
٤١,١	١,٥	١١,٤	مجموع القطاعات السلعية
٥,٤	٣,٠	٤,٤	النقل والمواصلات
٢,٠	١٦,٧	١,٦	التجارة والمال
٧١,١	٤٧,٩	٥٧,٦	الإسكان
٧,٤	١١,٩	٦,٠	الخدمات
٧٨,٥	٣١,٢	٦٣,٦	مجموع قطاعات الخدمات
١٠٠	١٠,٥	٨١,٠	مجموع كلى

المصدر: متابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦

جدول رقم (٧)
الناتج المحلى والاستهلاك النهائى
بالأسعار الجارية

الاستثمار إلى الناتج %	الاستهلاك إلى الناتج %	الاستهلاك			الناتج المحلى	السنة
		المجموع	الجماعى	الفردى		
١٢,٥	٨٧,٢	١٢٠٠	٢٢٨	٩٧٢	١٣٧٦	الأساس ٦٠/٥٩
١٥,٥	٦,٨٥	١٢٤٩	٢٥٦	٩٩٣	١٤٥٩	٦١/٦٠
١٦,٥	٨٩,١	١٣٤٩	٢٤٧	١١٠٢	١٥١٣	٦٢/٦١
١٧,٨	٨٩,٦	١٤٨٩	٣١٨	١١٧١	١٦٨٥	٦٣/٦٢
١٩,٧	٨٧,٥	١٦٥١	٤٠٢	١٢٤٩	١٨٨٨	٦٤/٦٣
١٦,٣	٨٦,٧	١٩٠٠	٤٣٧	١٤٦٣	٢١٩٢	٦٥/٦٤
١٥,٨	٨٦,٥	٢٠٦٥	٤٨٢	١٥٨٣	٢٣٨٨	٦٦/٦٥
١٤,٥	٨٧,١	٢١٥٥	٤٨٨	١٦٦٧	٢٤٧٥	٦٧/٦٦

الزيادة السنوية

فى الاستهلاك والإنتاج %

المجموع	الاستهلاك		الإنتاج	السنة
	الجماعى	الفردى		
٤,١	١٢,٣	٢,٢	٦,٠	٦١/٦٠
٨,٠	٣,٤	١١,٠	٣,٧	٦٢/٦١
١٠,٣	٢٨,٨	٦,٣	١١,٦	٦٣/٦٢
١٠,٩	٢٦,٣	٦,٧	١٢,٢	٦٤/٦٣
١٥,١	٨,٧	١٧,١	١٦,١	* ٦٥/٦٤
٨,٧	١١,٢	٨,٢	٩,٠	٦٦/٦٥
٤,٣	٩,٢	٥,٣	٣,٧	٦٧/٦٦

مصدر أرام والاستهلاك. الخطة

(*) التغير الكبير فى أرقام الإنتاج والاستهلاك فى ٦٥/٦٤ ترجع إلى اختلاف حساب الأرقام. ول اتبع الأساس الذى أخذ به فى متابعة الخطة الخمسية الأولى فمن المحتمل أن تكون الزيادة فى أرقام الاستهلاك ٦,٥ للفردى و ٦,٥ لعام و ٧,٣ للاستهلاك الكلى.

جدول رقم (٨)
الأهمية النسبية للإنتاج الصناعى
٦٧/٦٦

النسبة %		الصناعى
	١,٢	استخراج البترول الخام
١,٨	٠,٦	المعادن والخدمات
	٣٥,٠	صناعات غذائية ومشروبات
٤١,٧	٦,٧	تبغ
	٨,٦	حلج وكبس القطن
	١٦,٦	غزل ونسج
٢٨,١	٢,٩	ملابس جاهزة وأحذية
	١,٨	صناعات خشبية
٢,٦	٠,٨	صناعات جلدية غير اخذية
	١,٢	الورقة ومنتجاته
	٦,٠	الصناعات الكيماوية
	٠,٥	الكاوتشوك
	٥,٠	الفحم والبترول
		منتجات البترول وخامات معدنية
	٦,٦	وغير معدنية
		صناعات الآلات وإصلاحها
٢٣,٣	٤,٠	ووسائل النقل
٢,٥	٢,٥	طبغ ونشر ومتنوعة
١٠٠		المجموع

جدول رقم (٩)
الزيادة الكمية والنسبية فى الإنتاج لأهم السلع

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩		
			نسبة الزيادة أقل من ٢٥%	
٠,٨	٢٤٠	٢٣٨	أطار كاوتشوك خارجية (١٠٠٠ وحدة)	
٦,٧	١٦٠	١٥٠	أنابيب اطارات داخلية (١٠٠٠ وحدة)	
٧,٧	١٤	١٣	غزل حرير صناعى (١٠٠٠ طن)	
٨,٠	٣٦٣	٣٣٦	سكر مكرر (١٠٠٠ طن)	
٩,٨	٥٦	٥١	طوب حرارى (١٠٠٠ طن)	
١٤,٨	٣,١	٢,٧	منسوجات صوفية (١٠٠٠ طن)	
١٦,٧	١٤	١٢	غزل جوت (١٠٠٠ طن)	
١٦,٩	٧٠٠	٥٩٩	فوسفات (١٠٠٠ طن)	
٢١,١	١٢٦	١٠٤	زيب بذرة القطن (١٠٠٠ طن)	
٢٤,٠	٣١	٢٥	جلوكوز (١٠٠٠ طن)	
			نسبة الزيادة من ٢٥% الى ٥٠%	
٢٦,١	٨٧	٦٩	منسوجات قطنية (١٠٠٠ طن)	
٢٧,٠	١٨٤	١٤٥	حديد تسليح (١٠٠٠ طن)	
٢٨,٣	١١٨	٩٢	جبس أبيض (١٠٠٠ طن)	
٢٨,٦	٩	٧	غزل صوف (١٠٠٠ طن)	
٣٥,٨	١٣	١٠	نسيج جوت (١٠٠٠ طن)	
٣٥,٨	١٩	١٤	زجاج مسطح دمنوس (١٠٠٠ طن)	
٣٨,٨	١١١	٨٠	صابون (١٠٠٠ طن)	
٤٤,٤	٢,٦	١,٨	أسمنت (١٠٠٠ طن)	
٤٧,٢	٢٦٢	١٧٨	سوبر فوسفات (١٠٠٠ طن)	
٤٧,٣	٥٧٦	٣٩١	ملح الطعام (١٠٠٠ طن)	
			نسبة الزيادة من ٥٠% الى ١٠٠%:	
٥٠	١٨	١٢	التنغ (١٠٠٠ طن)	
٥٥,١	١٥٢	٩٨	غزل قطن (١٠٠٠ طن)	
٧٠,٥	٣٠٢	١٧٦	ديزل (١٠٠٠ طن)	
٨٢,٦	٤,٢	٢,٣	مازوت (١٠٠٠ طن)	
٨٥,٧	٣٩	٢١	صاج الواح (١٠٠٠ طن)	
			نسبة الزيادة من ١٠٠% الى ٢٥٠%	
١٠٦,١	٦٨	٣٣	أفران البوتاجاز (١٠٠٠ وحدة)	
١١٩,٣	٢١٥	٩٨	حامض الكبريتيك (١٠٠٠ طن)	

تابع جدول ٩

الزيادة %	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩		
١٢٧,٥	٥٥٣	٢٤٣	(طن ١٠٠٠)	خام الحديد
١٣٦,٤	٣٦	١١	(مليون لتر)	بيرة
١٤٤,٤	٨٠	٣٣	(طن ١٠٠٠)	مكثرونة
١٤٢,٥	٩٧	٤٠	(طن ١٠٠٠)	ورق عادى وكرتون
١٤٦,٣	٧٥٦	٣٠٧	(عدد)	ساعات لورى
١٥٠,٢	٨٥٣	٣٤١	(طن ١٠٠٠)	بنزين
١٧٠,٠	٨١	٣٠	(طن ١٠٠٠)	قضبان سك حديدية
١٧١,٢	٢١٧	٨٠	(طن ١٠٠٠)	مواسير خرسانة
١٩٣,٧	٤٧	١٦	(طن ١٠٠٠)	مسلى صناعى
٢٠٠,٠	٦	٢	(طن ١٠٠٠)	منظفات صناعية
٢٠٨,٦	٩٣٣	٣٠٢	(طن ١٠٠٠)	كيروسين
٢١٦,٧	٥,٧	١,٨	(١٠٠٠ مليون و.س.)	الطاقة الكهربائية المستهلكة
٢٣٣,٣	١٠	٣	(١٠٠٠ وحدة)	غسالات كهربائية
				نسبة الزيادة ٢٥٠% فأكثر:
				سماد سلفات النوشادر
٢٨٣,٠	١٠٦٠	٢٧٧	(طن ١٠٠٠)	ونترات الجير والنوشادر
٣٠٠,٠	٨	٢	(طن ١٠٠٠)	ماكينات خياطة
٣٠٢,٠	١٢١٤	٣٠٢	(طن ١٠٠٠)	سولار
٣١١,٠	٧٧	١٨	(١٠٠٠ وحدة)	بوتاجاز
٣٨٤,٠	١٥٠	٣١	(١٠٠٠ وحدة)	أجهزة راديو
٣٠٠,٠	١٢	٤	(طن ١٠٠٠)	صودا كاوية
٤٣٢,٠	١١٧	٢٣	(طن ١٠٠٠)	اسطوانات البوتاجاز
٦٦٧,٠	٢٣	٣	(مليون جنيه)	أدوية
١١٠,٣	٩٠٢٣	٧٥٠	(بالعدد)	سخانات
١٢٦١	٢٤٥	١٨	(بالعدد)	عربات ديزل
١٢٠٠	١٣	١	(طن ١٠٠٠)	خرف وصينى
٨٤٧٤	٥٨٧٦	١٠٠	(علبة ١٠٠٠)	سردين معلب
	٢٦٧	—	(طن ١٠٠٠)	فحم كوك
	١٧٥	—	(طن ١٠٠٠)	مواسير صلب
	٦٤	—	(١٠٠٠ وحدة)	أجهزة تليفزيون

البيانات مجمعة من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى ومتابعة وتقييم النمو الاقتصادى ٦٧/٦٦ لوزارة التخطيط.
* رقم السيارات خاص بنسبة ٦٦/٦٥ ** الاختلاف فى نسبة الزيادة عن الأرقام التى تُستخلص من تقارير المتابعة ترجع للتقريب

جدول رقم (١١)
توزيع الواردات والصادرات حسب مجموع الدول المختلفة

النسبة %		القيمة مليون جنيه		البلد
٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	٦٧/٦٦	٦٠/٥٩	
الصادرات				
٨,٧	١١,١	٢٢,٧	٢١,٠	البلاد العربية
٥١,٧	٤٩,٧	١٣٥,٠	٩٤,٣	البلاد الاشتراكية
١,٩	٤,٥	٥,٠	٨,٦	أمريكا الشمالية
١٧,١	٢١,١	٤٤,٨	٤٠,١	السوق المشتركة والمنطقة الحرة للتجارة
٢٠,٦	١٣,٦	٥٣,٨	٢٥,٩	بلاد أخرى
١٠٠	١٠٠	٢٦١,٣	١٨٩,٩	المجموع
الواردات				
٦,٨	٨,٧	٢٥,٥	١٩,٧	البلاد العربية
٣٠,٧	٢٨,٣	١١٥,٧	٦٤,٠	البلاد الاشتراكية
١٩,٤	١٧,٤	٧٣,٤	٣٩,٢	أمريكا الشمالية
٢٤,٤	٣٤,٠	٩١,٩	٨١,٤	السوق المشتركة والمنطقة الحرة
١٨,٧	١١,٦	٧٠,٠	٢١,٦	بلاد أخرى
١٠٠	١٠٠	٣٧٦,٥	٢٢٥,٩	المجموع

الميزان التجارى:

٢,٨ - ١,٣+	البلاد العربية
١٩,٣ + ٣٠,٣ +	البلاد الاشتراكية
٦٨,٤ - ٣٠,٦-	أمريكا الشمالية
٤٧,١ - ٤١,٣-	السوق المشتركة والمنطقة الحرة
١٦,٢ - ٤,٣+	بلاد أخرى
١١٥,٢ - ٣٦,٠-	المجموع

المصدر: بيانات الخطة (وزارة التخطيط) والمؤشرات الإحصائية (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء)

جدول رقم (١٢)
الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات
ونسبة التبادل الخارجي

نسبة التبادل الخارجي	أسعار الواردات	أسعار الصادرات	النسبة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٠/٥٩
١٠٠,٢	١٠٢,٨	١٠٣,٠	٦١/٦٠
٩٤,٦	١٠١,٦	٩٦,١	٦٢/٦١
٩٥,٩	١١٢,٩	١٠٨,٣	٦٣/٦٢
٨٧,٨	١٢٥,٠	١٠٩,٦	٦٤/٦٣
٨٩,٦	١٢٩,٢	١١٥,٨	٦٥/٦٤
٨٦,٧	١٣١,٣	١١٣,٨	٦٦/٦٥
٩٠,٥	١٢٧,٥	١١٥,٤	٦٧/٦٦

المصدر:

البيانات من ٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤ من متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى،
والبيانات التالية محسوبة من بيانات متابعة النمو الاقتصادي ٦٧/٦٦ بعد تحويلها
للأساس الأول.